الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/25

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 August 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة التاسعة

جنيف، 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الاستثمار وتغير المناخ

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

موجز

ما فتئ التمويل والاستثمار المتعلقان بتغير المناخ ينموان نمواً كبيراً، لكن هذا النمو اقتصر على الطاقة المتجددة وتركَّز في الاقتصادات المتقدمة النمو. ولا تزال التحديات التالية قائمة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص في تغير المناخ: توجيه الاستثمارات ذات الصلة بالتخفيف إلى البلدان النامية؛ وتوسيع نطاق الاستثمار ذي الصلة بالتكيف عن طريق نماذج أعمال قادرة على البقاء والاستمرار. وهناك فرص عديدة في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى طرق ووسائل مبتكرة لأجل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين أطر السياسات التمكينية، وبناء القدرات في إعداد خطوط أنابيب للمشاريع القابلة للتمويل والتي تخلّف أثراً في البلدان النامية. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إدراج أهداف الاستراتيجيات ذات الصلة بتغير المناخ في استراتيجيات تشجيع الاستثمار.

والحاجة إلى الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لا يُستهان بها. ويبين الأونكتاد، في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022*، أن الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ يشهد ازدهاراً، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة، بيد أن معظم هذه الاستثمارات تنفَّذ في الاقتصادات المتقدمة، ولا يزال الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ متخلفاً عن الركب. وفي السياقات الحالية، يثير هذا الأمر قلقاً خاصاً، حيث تُظهر المؤشرات الناشئة أن الانتقال إلى الطاقة الخضراء قد يتعرض لانتكاسات، مع زيادة إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري في البلدان التي كانت ملتزمة فيما مضى بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الموحد بسبب ظروف خارجة عن إرادة أمانة الأونكتاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

وتقدم هذه المذكرة معلومات أساسية دعماً للمناقشات التي جرت خلال الدورة التاسعة من دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وبالاستناد إلى النتائج الرئيسية الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022*، تُعرَض أحدث اتجاهات الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع التركيز على الاستثمار الخاص عبر الحدود والتمويل المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، توجد قيد النقاش التطورات الأخيرة في السياسات الدولية والوطنية لتشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي في تغير المناخ. وأخيراً، تُطرح أسئلة لكي ينظر فيها الخبراء أثناء الدورة.

مقدمة

1- في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014*، سلط الأونكتاد الضوء أولاً على الفجوة الاستثمارية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه الذي قدّم تحليلاً لاحتياجات الاستثمار ومستوياته في جميع المجالات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة[1]. وقبل اعتماد الأهداف، ذهبت تقديرات الأونكتاد إلى أن المبلغ السنوي المطلوب للاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الفترة 2015-2030 يتراوح ما بين 630 و970 مليار دولار، بفجوة تتراوح ما بين 440 و780 مليار دولار. وقال الأونكتاد إنه سيتعين على الاستثمار الخاص الدولي أن يؤدي دوراً في سد الفجوة. وفي عام 2021، زاد بشكل كبير الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، بنسبة 70 في المائة، وكان معظم النمو في مجال الطاقة المتجددة.

2- ويشكّل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة محفلاً لتبادل الخبرات الإقليمية والوطنية ولتعزيز التعاون الدولي. وتماشياً مع عهد بريدجتاون، سيقوم المندوبون في الدورة التاسعة بتبيان ومناقشة أفضل الممارسات في سياسات الاستثمار التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناخ والبيئة[2]. ويركِّز البحث في اتجاهات الاستثمار المضمَّن في هذه المذكرة على المجالات الرئيسية التي نشط فيها المستثمرون المباشرون الدوليون حتى الآن والتي يمكن فيها رصد المشاريع الاستثمارية المقسمة إلى وحدات. ويخضع فيها الاستثمار الخاص عبر الحدود للتحليل وتقدَّم فيها لمحة عامة عن الاتجاهات في الاستثمار في المجالات الجديدة وتمويل المشاريع الدولية، فضلاً عن الاتجاهات في التمويل المستدام. والغاية هي توفير البيانات والتحليلات للمساعدة في توجيه عملية صنع سياسات الاستثمار الدولي.

أولاً- الاستثمار وتغير المناخ: القضايا الرئيسية

ألف- زيادة الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

3- يُعرَّف الاستثمار المرتبط بتغير المناخ تعريفاً فضفاضاً بأنه الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه: فالأول ينطوي على الاستثمار في تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة تساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة؛ أما الثاني فيشمل الاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية والتكنولوجيا وأنشطة زيادة القدرة على الصمود والمساعدة على التكيف مع عواقب تغير المناخ. ويشمل التكيف الحد من قابلية البلدان والمجتمعات المحلية للتأثر بتغير المناخ عن طريق زيادة القدرة على استيعاب آثاره[3]. ومن أجل تحقيق الهدف المبيَّن في اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المتمثل في الإبقاء على متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، لا بد من خفض سريع لكمية انبعاثات الكربون. وتقع جهود التخفيف في صميم العمل المناخي. وتؤدي زيادة الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ إلى نتائج مهمة، بيد أن هناك حاجة أيضاً إلى توسيع نطاق التركيز كي يشمل التكيف، لأن الناس في جميع أنحاء العالم

(1) UNCTAD, 2014, *World Investment Report 2014: Investing in the SDGs[Sustainable Development Goals]: An Action Plan* (United Nations Publication, Sales No. E.14.II.D.1, New York and Geneva).

(2) TD/541/Add.2، الفقرة 127 (ل ل).

(3) انظر United Nations Environment Programme, 2021, *Adaptation Gap Report 2021: The Gathering Storm – Adapting to Climate Change in a Post-Pandemic World*, Nairobi.

يعانون بالفعل من الكلفة البشرية والاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، حتى عندما يتخذ شكل ظواهر طقسية شديدة ومكثّفة وأكثر تواتراً. وقد أعطى ميثاق غلاسغو للمناخ الذي اعتُمد في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ زخماً متجدداً للجهود التي تتجاوز التخفيف إلى بناء القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ المتزايدة.

باء- اجتذاب الاستثمارات الخاصة الدولية ذات الصلة بالمناخ: التحديات والفرص

4- يقدم الأونكتاد، في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022*، تصنيفاً للاستثمار في التخفيف والتكيف، مرتَّباً حسب درجة ملاءمته للاستثمار الخاص الدولي (انظر الجدول)[4]. ويحدد التصنيف مجموعة من المشاريع، تتنوع بين تلك التي هي منافع عامة بحتة وهي من ثم أقل ملاءمة للاستثمار الخاص المباشر وما بين تلك التي تموَّل من القطاع الخاص البحت. وهناك احتمال أقل أنْ تجتذب قطاعات المنافع العامة المعتادة الاستثمار الخاص المباشر، بيد أنه يمكنها الاستفادة من التمويل الخاص بواسطة منتجات سوق رأس المال من قبيل السندات الخضراء. وكما لاحظ الأونكتاد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014* وفي تحليلات لاحقة، تكون قطاعات الهياكل الأساسية عادةً، مثل توليد الطاقة والطاقة المتجددة (فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ)، والنقل، والمياه والصرف الصحي، مرشحة لمشاركة أكبر من القطاع الخاص، في حال توفرت الظروف المواتية والضمانات المناسبة. ومن غير المرجح أن تلقى قطاعات أخرى مرتبطة بغايات محددة درجةً أكبر بكثير من اهتمام القطاع الخاص، إما بسبب صعوبة تصميم نماذجَ للمخاطر والعوائد جاذبة لمستثمري القطاع الخاص، وإما لأن هذه القطاعات تنشط أكثر في مجال مسؤوليات القطاع العام وهي من ثم حساسة جداً لمشاركة القطاع الخاص. وتعتمد قدرة مختلف الفئات على اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص على وجود نموذج إيرادات واضح وعلى المخاطر على الصعيد الوطني وعلى مستوى المشاريع[5].

التخفيف والتكيف: نطاق تدخُّل الاستثمار الخاص

نطاق المشروع	*مثال على مجالات المشروع*
المنافع العامة البحتة	جدران صد الفيضانات، وأنظمة حماية السدود، ونُظم تصريف المياه، وإعادة التحريج، وحماية أشجار المانغروف، واتّقاء الكوارث، وأنظمة الإنذار المبكر
نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص أو مخططات ميسَّرة (لها مصادر إيرادات يمكن تحديدها)	هياكل أساسية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وهياكل أساسية خضراء، وإدارة المياه، ووسائل النقل العام
يموّله القطاع الخاص، ولكنه قد يتطلب حوافز أو إعانات مالية لتغطية التكاليف الإضافية اللازمة لجعل المشاريع صديقة للمناخ أو قادرة على الصمود أمام تغير المناخ	محاصيل قادرة على الصمود أمام تغير المناخ، ونُظم رصد أحوال الطقس، والتكنولوجيا النظيفة، ومبانٍ محايدة من حيث الكربون، والتقاط الكربون
يموِّله القطاع الخاص البحت	توليد الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، والتعدين الأخضر

المصدر: الأونكتاد، 2022.

(4) UNCTAD, 2022, *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment* (United Nations Publication, Sales No. E.22.II.D.20, Geneva).

(5) المرجع نفسه. انظر UNCTAD, 2021, *World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery* (United Nations Publication, Sales No. E.21.II.D.13, Geneva).

5- وقد كان نشاط الاستثمار الدولي متفاوتاً في مجالي العمل المتصل بالمناخ. فالتخفيف أكثر أهمية بالنسبة للمستثمرين الدوليين من القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، كانت مشاريع الانتقال الطاقي المتلقي الرئيس للاستثمار الخاص. والتكنولوجيا المتعلقة بالعديد من أنواع الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ناضجة بالفعل والتكاليف والعوائد مستقرة نسبياً ويمكن التنبؤ بها. ويجري بوتيرة سريعة تطوير تكنولوجيا جديدة لمصادر أخرى من مصادر الطاقة المتجددة (مثل الكتلة الأحيائية والهيدروجين الأخضر). فعلى سبيل المثال، لا يزال الهيدروجين الأخضر مكلفاً، لكن من شأن الضغط لأجل تحقيق صافي انبعاثات صفرية أن يؤدي إلى تغييرات في أسواق الهيدروجين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الدفعة التي تُشكّلها حُزم تحفيز التعافي بعد الجائحة إلى ظهور لاعبين جدد وإلى جمع مبالغ أكبر من المال لتمويل زيادة تطوير التكنولوجيا ذات الصلة.

6- وغالباً ما تكون مشاريع التكيف من المنافع العامة، وتتسم بارتفاع التكاليف مقدماً أو بآجال استثمار طويلة أو بانعدام تدفق إيرادات يمكن تحديده بوضوح، أو تكون لها سمات غير جذابة تتعلق بالمخاطر والعائدات. وبخلاف أنشطة التخفيف، فإن أنشطة التكيف أقل وضوحاً من حيث نطاقها وقد تتخذ أشكالاً عديدة تتنوع بين مشاريع الهياكل الأساسية التقليدية (مثل الجسور أو الطرق القادرة على الصمود أمام تغير المناخ) ونقل مجتمعات محلية أو إحداث تحول في الممارسات الزراعية. وكثيراً ما يدمَج الاستثمار في مشاريع القدرة على الصمود أمام تغير المناخ (مثل إقامة جدران لصد الفيضانات، ونظم الإنذار المبكر، وحماية السواحل، وتحسين إنتاج محاصيل الأراضي الجافة) في الاستراتيجيات الإنمائية، مما يضعها في مقدمة المرشحين للحصول على المال العام. وهناك حاجة إلى مصادر أكبر وأكثر استقراراً لأغراض التمويل العام الدولي لهذه المشاريع، ولا سيما تلك التي تستهدف أكثر البلدان ضعفاً والسكان الأكثر عرضة للخطر.

7- ولا غنى عن الهياكل الأساسية القادرة على الصمود بالنسبة للاستثمار في التكيف. ويجري إحراز تقدم، بيد أن المخزون الحالي من الاستثمار في الهياكل الأساسية لا يزال غير كاف لضمان النمو المستدام والقادر على الصمود. ولجذب الاستثمار الخاص إلى قطاعات الهياكل الأساسية أو الاستفادة منه، لا بد من وضع خطط استثمار تجارية طويلة الأجل وصياغتها كمشاريع استثمارية قابلة للتمويل وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ[6]. ومن الأولويات تسليط الضوء أكثر على خطط الاستثمار في الهياكل الأساسية كسباً لثقة مستثمري القطاع الخاص. ومن شأن القطاع الخاص أن يسهم في التكيف عن طريق الاستثمار في مرونة سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج ودعم جهود التكيف التي يبذلها آخرون عن طريق التمويل أو توفير السلع والخدمات المكيفة مناخياً (مثل البذور المقاوِمة للجفاف وأنظمة التبريد بالطاقة الشمسية). غير أنه حتى عندما تكون هناك فرص لزيادة مساهمة القطاع الخاص، يكون لزاماً على القطاع العام أن يبذل جهوداً بقصد تعزيز الإطار التنظيمي والهياكل الأساسية ونظم المعلومات اللازمة لأجل فتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية زيادة موارد القطاع الخاص في مجال التكيف.

8- ويمكن للحكومات أن تدعم المشروع بطرق عديدة، تتنوع بين المشاركة في الأسهم ومنح القروض والمنح والضمانات والحوافز والإعفاءات الضريبية والاستثمارات في الهياكل الأساسية الإضافية الضرورية. وتختلف درجة الدعم العام المطلوب اختلافاً كبيراً بين مشاريع التخفيف ومشاريع التكيف من جهة، وبين الأسواق المتقدمة النمو والأسواق النامية من جهة أخرى. وتظهر بيانات تمويل المشاريع أن نسبة 85 في المائة من الاستثمار في التخفيف (بما فيه المشاريع المحلية) في الاقتصادات المتقدمة النمو و56 في المائة في الاقتصادات النامية لا تتطلب أي مشاركة من القطاع العام. ومقارنةً بذلك، في أكثر

(6) الأونكتاد، 2021.

من نصف مشاريع التكيف في الاقتصادات المتقدمة النمو و18 في المئة فقط في البلدان النامية لم تسجَّل أي مشاركة حكومية. وفيما يتعلق بمشاريع التخفيف الكبيرة، ولا سيما في الاقتصادات النامية، كثيراً ما تكون مشاركة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مطلوبة لأجل التقليل من مخاطر الاستثمار. وقطاعات الاستثمار التي لها حصص أكبر من المشاريع التي يشارك فيها القطاع العام لها، بالمقابل، حصة أقل من المشاريع التي ترعاها جهات دولية. وفي الاقتصادات النامية التي قد تكون البيئة السياسية والاقتصادية فيها أقل قابلية للتوقع بالنسبة للمستثمرين، من شأن مشاركة الحكومة أن تقلل من المخاطر المتصوَّرة لمشروع ما، خاصة بواسطة المشاركة في رأس المال. ومع ذلك، تُظهر الأبحاث أن من شأن امتلاك الحكومات حصصاً أكبر من الأسهم، بعد بلوغه عتبة معينة، أن يؤدي إلى تثبيط عزيمة المستثمرين الأجانب الذين قد تكون لديهم بواعث قلق من تدخل السلطات العامة وقضايا الحوكمة[7]. أما المشاريع في الهياكل الأساسية القادرة على الصمود برعاية أجنبية فهي نادرة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومعظم الاستثمارات الخاصة العابرة للحدود في مجال التكيف يتم إما في التكنولوجيا الزراعية أو في مشاريع إدارة المياه.

9- ومن وجهة نظر الشركات، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر دولياً، فإن الدافع وراء الاستثمار في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإتاحة الفرص له أمران مهمان. أولاً، يساعد التقدم السريع في الابتكار وتطوير التكنولوجيا والدعم الواسع النطاق للسياسات على تهيئة بيئة مواتية لاستثمار جديد في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ عموماً. والانتقال إلى نظم إنتاج واستهلاك صديقة للمناخ وإعادة تخصيص الموارد أمران متلازمان. ثانياً، يزيد الاستثمار في مشاريع الصمود أمام تغير المناخ من قدرة الشركات على الصمود في وجه ظواهر الطقس الشديدة ويساعد على توقُّع آثار مثل هذه الأحداث والتكيف مع حالة عدم اليقين الناشئة عن الآثار الطويل أجلها. وأخيراً، لتغير المناخ آثار مباشرة وغير مباشرة على الأعمال التجارية. ومن الآثار المباشرة تلك التي تطرأ على مرافق الإنتاج وسلاسل التوريد، ومن الآثار غير المباشرة العواقب الاقتصادية الناجمة عن وسائل التصدي لتغير المناخ السياساتية والتنظيمية و/أو اشتداد المخاطر في الأسواق المالية[8]. ومن شأن فهم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ عبر سلاسل القيمة أن يساعد الشركات على تحديد نوع الاستثمار الأكثر فعالية.

10- وهناك تحديات عديدة من شأنها أن تعيق الانتقال إلى أنظمة إنتاج صديقة للمناخ. والافتقار إلى البيانات والأدوات الشاملة المتعلقة بالمخاطر يمنع المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. ويواجه بعض المستثمرين تحديات أكبر بسبب المخاطر الملازمة للصناعات والأسواق التي يعملون فيها، إضافة إلى تزايد عدم يقين في الأسواق الناشئة. ولا تزال المخاطر الحقيقية والمتصوَّرة، الناشئة مثلاً عن ضعف الإدارة والتنظيم وتقلبات أسعار العملات والافتقار إلى أسواق رأس مال محلية، تعوق الاستثمار الخاص في نُظم إنتاج أكثر قدرة على الصمود وأكثر ملاءمة للمناخ. ولا تزال الحوافز والضمانات المالية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المتصلة بالتكيف غير كافية.

جيم- الاتجاهات في الاستثمار الخاص عبر الحدود ذي الصلة بالمناخ

11- كان الاستثمار الدولي المرتبط بالمناخ في اتجاه تصاعدي بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، ثم توقف بسبب الوباء. وتعافى الاستثمار بقوة في عام 2021، حيث بلغ إجمالي قيم المشاريع ضِعف مستوى ما قبل الجائحة (2019). وزاد الاستثمار في مجال التخفيف، الذي يموَّل في

(7) المرجع نفسه

(8) انظر هذا الرابط: https://www.cambridgeassociates.com/insight/risks-and-opportunities-from-the-changing-climate-playbook-for-the-truly-long-term-investor/ (تم الاطلاع في 23 أغسطس/آب 2022).

معظمه من تمويل المشاريع الدولية، بأكثر من الضِّعف من حيث القيمة، وزادت قيم مشاريع التكيف بنحو ثلاثة أضعاف، رغم أن أعداد المشاريع ظلت منخفضة. ومن الممكن تفسير النمو القوي لتمويل المشاريع الدولية بظروف التمويل المواتية وحفز الهياكل الأساسية وباهتمام مستثمري الأسواق المالية الكبير بالمشاركة في المشاريع الكبرى التي تتطلب ممولين متعددين. ويمكّن هذا الصك أيضاً الحكومات من الاستفادة من الاستثمار الخاص من خلال مشاركتها في هذه المشاريع.

12- وتمثل مشاريع التخفيف أكثر من 95 في المائة من الاستثمارات الدولية ذات الصلة بالمناخ؛ أمّا ما تبقى منها فهو مشاريع التكيف (الشكل 1). والغالبية العظمى منها يُنفّذ في مشاريع الطاقة المتجددة، وبدرجة أقل، في مشاريع كفاءة الطاقة. وفي الاقتصادات النامية، لمشاريع التكيف حصة أكبر (12 في المائة، مقارنة بنسبة 1 في المائة في الاقتصادات المتقدمة)، بسبب زيادة انتشار المشاريع الدولية لإدارة المياه.

الشكل 1

المشاريع الاستثمارية الدولية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

(بمليارات الدولارات)

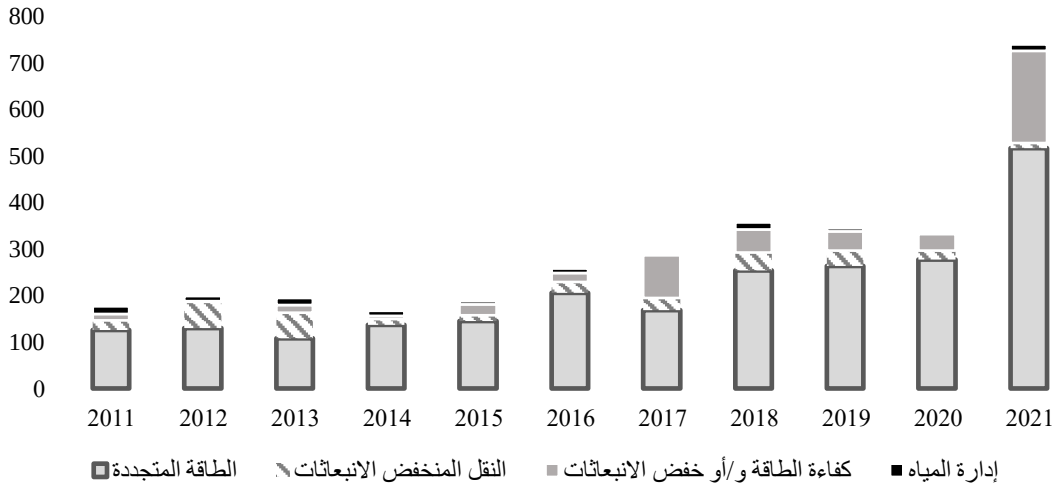

المصدر: الأونكتاد، 2022.

13- شكل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمار في المجالات الجديدة 70 في المائة من جميع الاستثمارات الدولية المتعلقة بالمناخ في عام 2021، حيث شكلت المشاريع في الاقتصادات المتقدمة الغالبية العظمى (61 في المائة). ومن بين المناطق، استأثرت أوروبا بما يقرب من نصف المشاريع الدولية في مجال الطاقة المتجددة، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وآسيا النامية، واجتذب كل منها حوالي مائتي مشروع (الشكل 2). وفي أفريقيا، تضاعف عدد المشاريع الدولية في مجال الطاقة المتجددة في الفترة 2011-2021، من 36 إلى 71 مشروعاً، بما في ذلك العديد من المشاريع الضخمة في محطات توليد الطاقة الهيدروجينية.

الشكل 2

الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة حسب المنطقة

(عدد المشاريع)

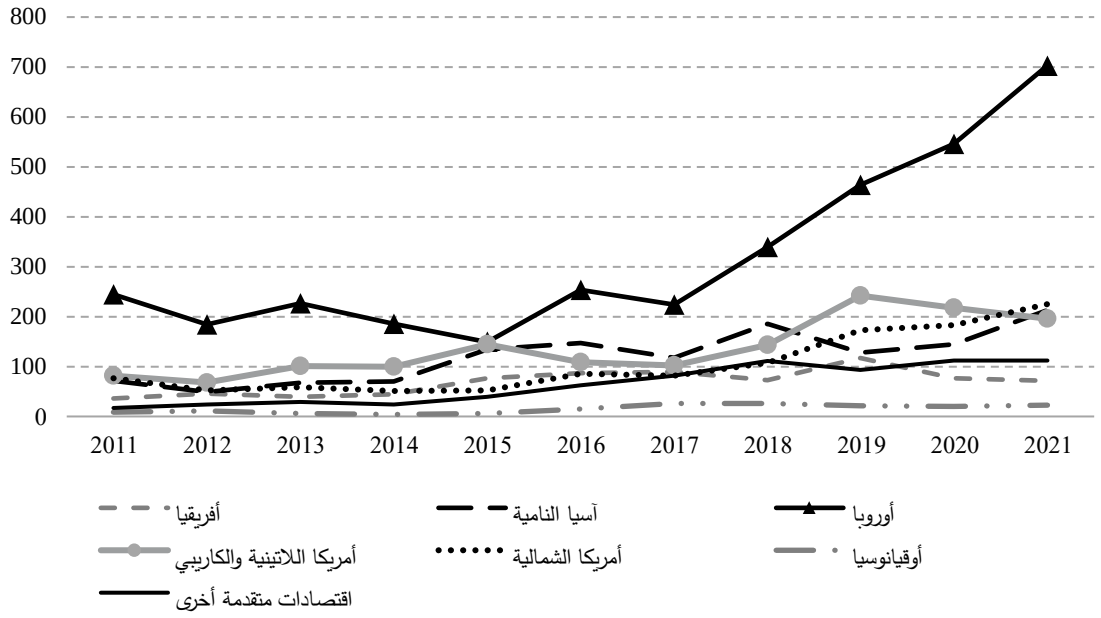

المصدر: الأونكتاد، 2022.

14- يمثل قطاع الطاقة ربع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، أما الفحم فهو لوحده أكبر مساهم في تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان[9]. وقد اجتذبت مشاريع الانتقال الطاقي الرامية إلى الحد من هيمنة الوقود الأحفوري، بوصفه مصدر الطاقة الرئيس، استثمارات كبيرة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ومن ضمن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة الاستثمارُ في المشاريع التي تنطوي على توليد الطاقة من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الأحيائية، والطاقة البحرية (المد والجزر أو الأمواج)، والنفايات، باستثناء الكتلة الأحيائية (الشكل 3). والطاقة المتجددة هي القطاع الأسرع نمواً من قطاعات الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ. وظل الاستثمار الدولي في مصادر الطاقة المتجددة راكداً في عامي 2019 و2020، ثم تضاعف تقريباً في عام 2021، بسبب زيادةٍ في الاستثمار في توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بلغت 42 في المائة، وطفرةٍ في توليد الطاقة الهيدروجينية الخضراء.

(9) انظر هذا الرابط: https://ukcop26.org/the-glasgow-climate-pact/ (تم الاطلاع في 23 أغسطس/آب 2022).

الشكل 3

الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة حسب النوع

(بمليارات الدولارات)

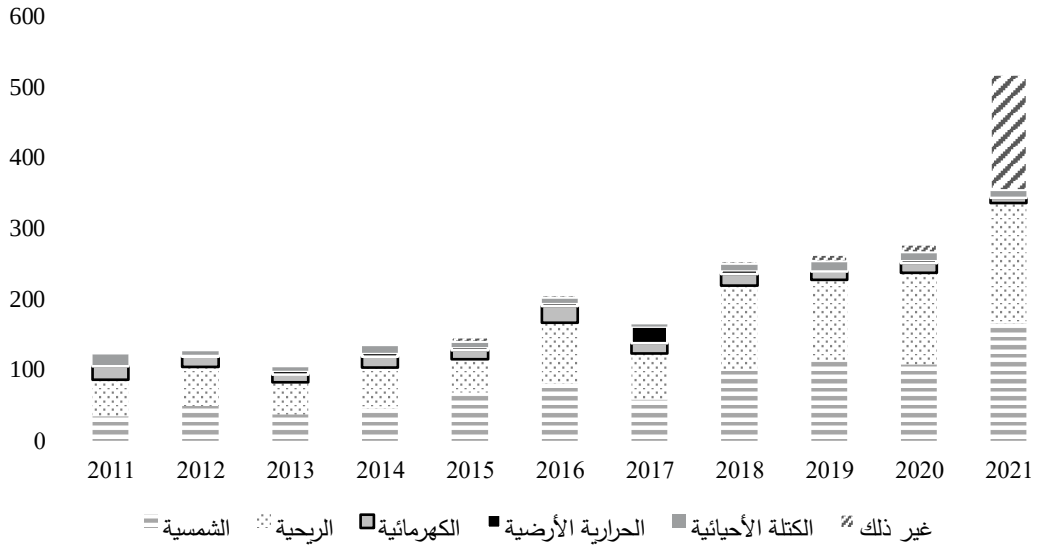

المصدر: الأونكتاد، 2022.

15- في قطاع الطاقة المتجددة، شكلت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات. وباعتبارها مصدر الطاقة الأكثر توافراً على نطاق واسع، شهدت تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وخاصة الخلايا الكهروضوئية، درجات عالية من الابتكار والتوسع، مما أدى إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف على مدى العقد الماضي. وأدى التقدم التكنولوجي وارتفاع معدلات التعلم والدعم الواسع للسياسات، مع نماذج التمويل المبتكرة، إلى نمو الاستثمار في الطاقة الشمسية بنسبة 50 في المائة في عام 2021، مقارنة بالمستوى الذي سُجل في عام 2020. وشكل الاستثمار في مشاريع توليد طاقة الرياح ثلث إجمالي الاستثمارات. وشركات الطاقة في أوروبا هي المستثمر الأجنبي المهيمن في هذا المجال. وتعد مزارع الرياح البحرية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو المحركات الرئيسية لهذا الاتجاه، ولا يزال توليد طاقة الرياح البرية يجتذب مبالغ كبيرة من الاستثمار. تاريخياً، كانت الطاقة الكهرومائية مهمة في الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، باستثمارات سنوية تتراوح ما بين 15 و20 مليار دولار. وهناك مصادر أخرى تزداد أهمية هي الكتلة الحيوية، باستثمارٍ يناهز 10 مليارات دولار في السنوات الأخيرة؛ والاستثمار في الهيدروجين الذي ازدهر في عام 2021؛ ومشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

16- وتشتمل كفاءة الطاقة، أو الحد من الانبعاثات، على مشاريع في مجال السيارات الكهربائية والتكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك الاستثمار في إنتاج مواد جديدة تُستخدم في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة وغيرها من المنتجات التي تسهم في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وزاد الاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات بأكثر من الضعف في عام 2021، بـ 747 مشروعاً، مقارنة بـ 244 مشروعاً في عام 2020. ومن ضمن المشاريع الجديدة بناء كابل نقل تحت سطح البحر يبلغ طوله 800 3 كم في المغرب، بقدرة 3,6 غيغاواط (بكلفة تقدر بـ 20 مليار دولار)، لأجل إتاحة إرسال الطاقة الشمسية من الصحراء الكبرى وطاقة الرياح من ساحل الأطلسي إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[10]. وانخفض بشكل حاد في عام 2020 عدد مشاريع النقل منخفضة الانبعاثات التي تسهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة،

(10) الأونكتاد، 2022.

ويتعلق أغلبها بوسائل النقل العام، ثم ارتفع قليلاً في عام 2021، ومع ذلك تواصل انخفاض قيمة هذه المشاريع. ويوجد نصف إجمالي الاستثمار الدولي في النقل في البلدان النامية.

17- ومن ضمن الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ الاستثمارُ في إدارة المياه، ومعظمه في المشاريع ذات الصلة بدورة المياه (مثل خطوط الأنابيب؛ والإمداد؛ وتبريد المناطق، أي أنظمة تبريد أعماق المحيطات أو البحيرات؛ تحلية المياه؛ التخزين؛ التخلص؛ والمعالجة). وتضاعف عدد المشاريع في المجالات الجديدة في إدارة المياه بعد انخفاضه في عام 2020، وسجلت صفقات المشاريع الدولية انخفاضاً طفيفاً. وتعافت قيمة الاستثمار بقوة، حيث شهدت مشاريع المجالات الجديدة زيادة بمقدار خمسة أضعاف، بينما كادت صفقات تمويل المشاريع الدولية أن تبلغ ضِعف ما كانت عليه. ونُفّذ ما يقرب من نصف جميع الاستثمارات الدولية لتمويل المشاريع في مجال إدارة المياه في غرب آسيا؛ واجتذبت أفريقيا 8 في المائة من المشاريع.

18- ومن مشاريع التكيف الأخرى الاستثمار في تحسين قدرة الهياكل الأساسية القائمة على الصمود في وجه عوامل تغير المناخ، فضلاً عن الزراعة القادرة على الصمود أمام تغير المناخ وحماية السواحل. ويعزز استخدام التكنولوجيا في الزراعة القدرة على التنبؤ من أجل تعزيز النظم الغذائية، التي تتآكل بسبب تغير أنماط الطقس. ونظراً لارتفاع درجات الحرارة وتعطيل سلاسل القيمة العالمية، زاد الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية بسرعة في عامي 2020 و2021. وقد بدأ العمل بهذه التكنولوجيا في البلدان المتقدمة النمو دون غيرها في الغالب، ولكن هذا سيساعد في تشجيع الصناعة الزراعية وتجويد المحاصيل إلى أقصى حد ممكن في البلدان النامية أيضاً. وقد يساعد اعتماد أدوات الصناعة الجديدة 4,0 مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وعلم التحليلات في تحسين العمليات الزراعية والتقاط ثاني أكسيد الكربون قبل إطلاقه في الغلاف الجوي وفي دعم الاقتصاد الدائري وجعل الزراعة مستدامة أكثر؛ وقد يساعد استخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات في تحليل التربة والحقول وفي رش المحاصيل والري الموفّر للمياه والحصاد.

19- ومن شأن صدمة أسعار الطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا أن تخلّف آثاراً على الاستثمار الدولي في الانتقال إلى الطاقة الخضراء. فمن ناحية، يمكن أن تؤدي الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز، كما شوهدت مباشرة بعد بدء الحرب (التي خفف من أثرها منذئذ ما اتُّخذ من إجراءات سياسية)، إلى تحويل وجهة الاستثمار مرة أخرى إلى الصناعات الاستخراجية وتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري، مما قلَب التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة الذي شهده العقد الماضي بشكل مؤقت. وفي الفترة ما بين عامي 2011 و2013، عندما كانت أسعار النفط تفوق 100 دولار للبرميل، كادت القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية في الوقود الأحفوري أن تزيد بمقدار الثلث في المتوسط على ما كانت عليه في النصف الثاني من العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، تذهب التوقعات إلى أن أزمة الوقود ستعطي زخماً أيضاً للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة في أوروبا. ومع ذلك، فإن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ينمو بسرعة فعلاً ومن غير الواضح ما إذا كان المزيد من التحفيز سيولد قدرة كافية في المدى القصير لجعلها تحل محل الإمدادات من الاتحاد الروسي.

دال- أسواق رأس المال والتمويل المستدام

20- تجاوز الإصدار العالمي من السندات المستدامة تريليون دولار في عام 2021 وتشير تقديرات الصناعة إلى أنه سيتجاوز 1,5 تريليون دولار في عام 2022. وتجاوز سوق السندات الخضراء 517,4 مليار دولار في عام 2021، بمعدل نمو بلغ 70 في المائة في خمس سنوات. وكررت سندات الاستدامة الاجتماعية والمختلطة اتجاه النمو القوي الذي لوحظ في عام 2020 وبلغ مجموعها 395 مليار دولار في عام 2021. ولا يفتأ إصدار السندات المستدامة يتزايد، لا سيما في الاقتصادات الناشئة، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريباً في عام 2021 (الشكل 4)، فتمثل الصين 60 في المائة من الإجمالي بين الاقتصادات الناشئة وتذهب التقديرات إلى أنها ستتجاوز 100 مليار دولار في عام 2022.

الشكل 4

إصدار سندات مستدامة في الاقتصادات الناشئة

(بمليارات الدولارات)

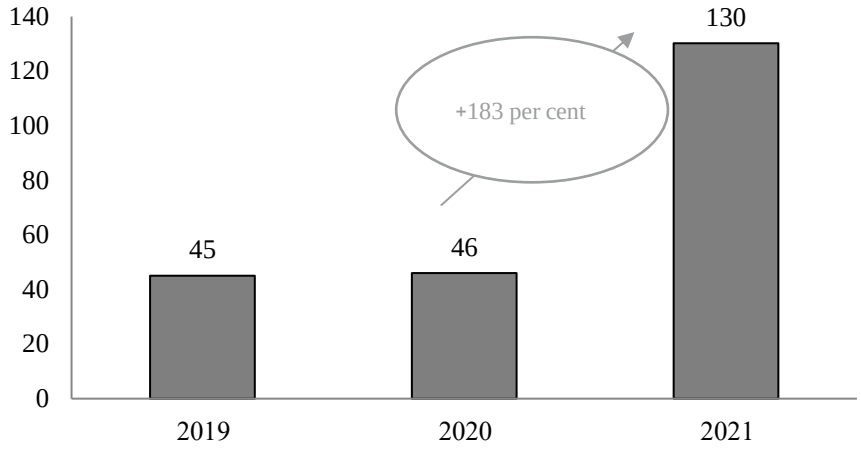

المصدر: الأونكتاد، 2022.

21- تكتسي السندات الخضراء وسندات الاستدامة المختلطة أهمية خاصة في تمويل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتموَّل الصناعات التي تتلقى أكبر قدر من الاستثمار بواسطة السندات الخضراء جميع العناصر الرئيسية التي تتكون منها البنى التحتية الأساسية، وهي الطاقة والمباني والنقل والمياه (الشكل 5). وفي البداية، تلقت صناعة الطاقة معظم الأموال المستثمَرة بواسطة السندات الخضراء (50 في المائة من إجمالي السوق في عام 2014). بيد أن قطاعي المباني والنقل قد لحقا بها في السنوات الأخيرة حيث شكّلا 30 و18 في المائة، على التوالي، في عام 2021. ورغم أن قطاع الطاقة المتجددة لا يزال يتمتع بحصة الأسد من الاستثمار الأخضر في جميع الفئات، بنسبة 35 في المائة من السوق، فقد نمت الحصة المستثمَرة في المباني منخفضة الكربون بنسبة 33 في المائة منذ عام 2014. ويُظهِر هذا الكمَّ المتزايد من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق باريس، لأن انبعاثات غازات الدفيئة في المدن كبيرةٌ؛ إذ إن 70 في المائة من الانبعاثات في مدينة كبيرة يعود السبب فيه إلى المباني.

الشكل 5

حجم سوق السندات الخضراء حسب الصناعة المموَّلة (بمليارات الدولارات)

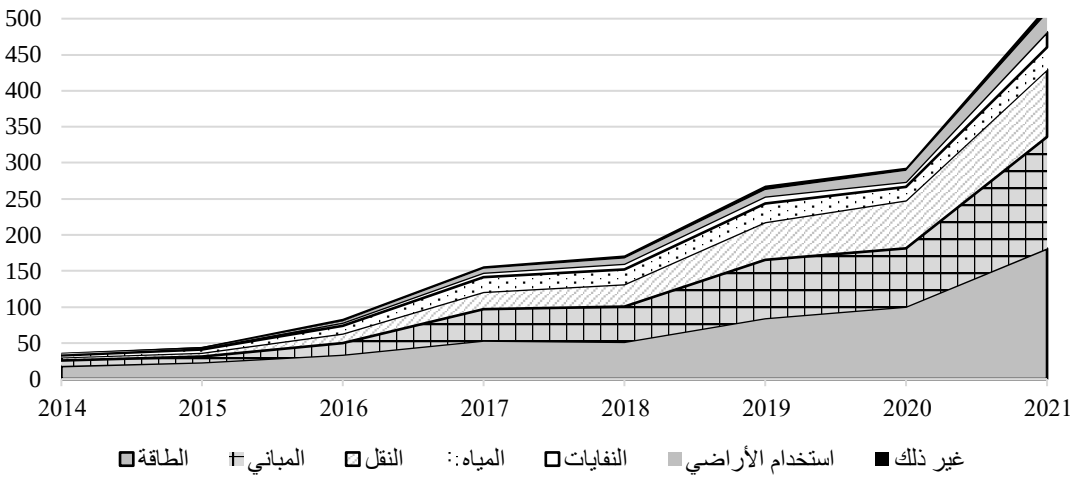

المصدر: الأونكتاد، 2022.

22- وفي الختام، وكما هو موضَّح في هذه المذكرة، هناك اتجاهات متضاربة في مرحلة ما قبل الاستثمار (الأموال المعبأة في أسواق رأس المال) وفي مرحلة ما بعد الاستثمار (المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع) من سلسلة الاستثمار، استناداً إلى البيانات المتعلقة بمشاريع الاستثمار عبر الحدود وبالتمويل المستدام في أسواق رأس المال. أولاً، ما فتئ التمويل المستدام ينمو بوتيرة أسرع بكثير من المشاريع الاستثمارية، رغم تسجيل نموٍ للحاق بالركب في مشاريع الطاقة المتجددة في عام 2021. ثانياً، لا يوجَّه ما يكفي من الأموال التي تُجْمع في أسواق رأس المال العالمية إلى البلدان النامية. ومما يبعث على التفاؤل الزيادة التي شهدتها في عام 2021 الأموال التي جُمعت في أسواق رأس المال في الاقتصادات الناشئة لأجل الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه.

ثانياً- الاستثمار وتغير المناخ: تطورات السياسات

ألف- سياسات الاستثمار الوطنية

23- تكتسي السياسات المحددة الهدف المراد بها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات الصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه قدراً من الأهمية، وربما تكون أكثر أهمية في هذه القطاعات منها في غيرها. ففي قطاع الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، تبين الأدبيات أهمية السياسات في البلدان النامية بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع أيضاً على محددات أخرى للاستثمار تحظى عموماً بالقبول مثل الظروف المؤسسية وظروف الاقتصاد الكلي، لكن المحدد الوحيد الأهم هو وجود سياسات تتعلق بالطاقة المتجددة، من ضمنها آليات لتخفيف المخاطر وتنظيم التعريفات (مثل تعريفات التغذية) أو الجوانب التنظيمية مثل الوصول إلى الشبكات[11]. ومن المحدِّدات الأخرى توفير التمويل العام الدولي؛ ووجود آليات شراكة بين القطاعين العام والخاص وجودة تلك الآليات؛ والاستقرار السياساتي والمنظورات طويلة الأجل في السياسات العامة.

24- ويحدد الأونكتاد، في مرصد سياسات الاستثمار، 103 من التدابير التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ والتي اتخذتها البلدان في الفترة ما بين عامي 2010 و2022. ويبين التحليل أن المبادرات الرامية إلى تعزيز تغير المناخ بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال تتركز في قطاعي الطاقة المتجددة والكهرباء (75 في المائة من التدابير) ويسلط الضوء على اختلاف شواغل البلدان النامية عن شواغل البلدان المتقدمة النمو. وقد حرر معظم الاقتصادات المتقدمة النمو بالفعل قطاع الكهرباء قبل عام 2010 (استناداً إلى تحليل بيانات من قاعدة بيانات مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وتتعلق ثلاثة تدابير من أصل أربعة اعتُمدت في هذه البلدان في العقد الماضي باستحداث أو تحسين آليات لفرز الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد تزايد الشواغل المتعلقة بالأمن القومي وفق ما كان الأونكتاد قد بيّنه في السنوات الأخيرة. ويعد توليد الكهرباء ونقلها وإمدادات المياه من بين القطاعات الحيوية التي تحميها عادة آليات الفرز هذه، تحت المصطلح العام "الهياكل الأساسية الحيوية". ومع تزايد أهمية مصادر الطاقة المتجددة البديلة في مزيج الطاقة في الاقتصادات المتقدمة النمو، تم مؤخراً توسيع نطاق الصناعات والتكنولوجيات الحيوية في عدد من هذه الاقتصادات لكي يتضمن بوضوح الطاقة النظيفة أو نظم تخزين الطاقة أو التكنولوجيا البيئية.

(11) AR Keeley and Y Ikeda, 2017, Determinants of foreign direct investment in wind energy in developing countries, *Journal of Cleaner Production*, 161:1451–1458.

25- وبعكس ذلك، كانت نسبة 40 في المائة من تدابير السياسة العامة في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ التي اتُّخذت في الاقتصادات النامية في الفترة ما بين 2010 و2022 عبارة عن تحرير القطاع أو عن تدابير اتُّخذت مرة واحدة، يتعلق معظمها بتفكيك سوق الطاقة أو خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. وتألفت بقية التدابير أساساً من تدابير تهدف إلى تشجيع الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة وفي التكنولوجيات الخضراء (مثل خطط الحوافز التي يراد بها الحد من البصمة الكربونية للإنتاج الصناعي والزراعي) أو إلى إدخال لوائح تنظيمية تتوخى تشجيع التحول إلى الطاقة الخضراء (مثل اعتماد ضرائب الكربون أو تعزيز معايير الاستدامة أو بدء العمل بنظم تراخيص الأعمال التجارية القائمة على المخاطر).

باء- نظام الاستثمار الدولي والعمل المناخي

26- تشتمل شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية، التي تتألف من نحو 300 3 معاهدة، على معايير موضوعية تتعلق بحماية المستثمرين والاستثمارات الأجنبية إضافة إلى إتاحة اللجوء إلى التحكيم، المتعارف عليه باسم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول[12]. ومعظم اتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما اتفاقات الجيل القديم، لا تفسح مجالاً كافياً لاتخاذ إجراءات تنظيمية بهدف حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، لا تميز الاتفاقات القائمة، بما فيها اتفاقاتٌ أحدث، بين الاستثمار المستدام والاستثمار غير المستدام في نطاقها. وهذا يزيد من خطر اللجوء إلى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول توخياً للطعن في السياسات المتعلقة بالمناخ، على النحو الذي أبرزه التقرير الأخير عن التخفيف من آثار تغير المناخ الذي أعده الفريق العامل الثالث في إطار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[13].

27- وحتى الآن، رُفع العديد من حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في مجالات ذات صلة مباشرة بالعمل المناخي. وتتعلق 170 حالة على الأقل بتدابير بيئية؛ ورَفع ما لا يقل عن 190 حالة مستثمرون في قطاعات الوقود الأحفوري؛ وقَدم ما لا يقل عن 80 حالة مستثمرون في قطاع الطاقة المتجددة، وهو مجال لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ظهر في العقد الماضي. ولمعالجة هذه الشواغل، هناك خيارات لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية التي اقترحها الأونكتاد من بينها العناصر التالية: التمييز بين الاستثمار المسؤول تجاه المناخ في إطار معاهدة ما؛ وضمان حقوق الدول في التنظيم لأجل حماية البيئة؛ وتحميل المستثمرين مسؤولية أكبر عن حماية البيئة؛ وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتيسيره.

28- وقد يتطلب إصلاح معاهدات الاستثمار المراعية للمناخ بشكل فعال إعادة التفكير في نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية والغرض منها وهندستها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان أن تتبع خيارات استراتيجية بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون لديها اتفاق استثمار دولي أم لا، وما إذا كانت ستُبقي على الاتفاقات القائمة أو تنهيها. وستستفيد الحكومات من إصلاحات منسقة على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي والوطني. وما فتئ الأونكتاد يدعو، منذ أكثر من عقد من الزمان، إلى إصلاح نظام معاهدات الاستثمار وتحديثه، بما يساعد على بناء قدرات البلدان النامية على التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار التي من شأنها أن تعزز الاستثمار المستدام وعلى تنفيذها، ويتيح منبراً لذوي المصلحة كي يشاركوا في تناول هذه المسائل مشاركة عامة وشاملة وشفافة.

(12) انظر هذا الرابط: https://unctad.org/topic/investment/international-investment-agreements (تم الاطلاع في 23 أغسطس/آب 2022).

(13) انظر هذا الرابط: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/.

ثالثاً- الآثار المترتبة على السياسات

29- ما فتئ التمويل والاستثمار المتعلقان بتغير المناخ ينموان نمواً كبيراً، لكن هذا النمو انحصر في الطاقة المتجددة وتركَّز في الاقتصادات المتقدمة النمو. ولا تزال التحديات التالية قائمة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص في تغير المناخ: توجيه الاستثمارات ذات الصلة بالتخفيف إلى البلدان النامية؛ وتوسيع نطاق الاستثمار ذي الصلة بالتكيف من خلال نماذج أعمال قابلة للبقاء والاستمرار. وثمة العديد من الفرص في هذا الصدد. وهناك حاجة إلى طرائق ووسائل مبتكرة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإلى تحسين أطر السياسات التمكينية، وبناء القدرات في إعداد مسارات من المشاريع القابلة للتمويل والتي تُحدِث أثراً في البلدان النامية. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إدراج أهداف الاستراتيجيات ذات الصلة بتغير المناخ في استراتيجيات تشجيع الاستثمار.

30- لقد تغيرت البيئة العالمية للاستثمار الدولي بشكل كبير بسبب الحرب في أوكرانيا، بينما يتواصل التعافي من الجائحة. وقد تزايدت المخاوف بشأن أمن الطاقة في هذه الفترة. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه نحو تشديد سياسات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يمتد أكثر فأكثر إلى البلدان النامية. وسيستمر اعتماد لوائح تنظيمية في معظم البلدان بسبب ما للقطاع من طابع استراتيجي، غير أن الإبقاء على درجة معينة من التحرير خطوة مهمة بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الخاص في مجال الطاقة المتجددة وللتعجيل بإزالة الكربون من توليد الكهرباء في الاقتصادات النامية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تدابير سياسات الاستثمار الرامية إلى تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ تتركز بدرجة كبيرة في قطاعي الطاقة المتجددة والكهرباء. ويؤدي نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة دوراً رئيسياً في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، ولكن لا بد أيضاً من تشجيع سياسات التخفيف الأخرى، مثل ما يتعلق بتكنولوجيا كفاءة الطاقة والموارد وغيرها من التكنولوجيات البيئية. وعلاوة على ذلك، يلزم تحديد القطاعات ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ على الصعيد الوطني لأن مَواطن الضعف والأولويات تختلف على الصعيدين الوطني والمحلي.

31- وينبغي للاستراتيجيات ذات الصلة بتغير المناخ أن تعالج بصورة متكاملة المسائل المتصلة بالطاقة مثل أمن الإمدادات والكفاءة والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة البيئية، فضلاً عن تطوير تكنولوجيات وقطاعات التخفيف والتكيف. وينبغي الاسترشاد بها في الجهود السياسية والترويجية التي تُبذل لأجل اجتذاب الاستثمار المستدام. وتنبغي بلورتها عن طريق عملية تشاركية والحديث عنها علناً. وختاماً، ينبغي أن يندرج ضمنها تشجيع الاستثمار باعتباره عنصراً رئيساً وأن تبيّن بوضوح أولويات الحكومات في الأجلين المتوسط والطويل.

رابعاً- أسئلة مطروحة للمناقشة

32- بالإضافة إلى القضايا المعروضة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون، أثناء الدورة التاسعة من دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هي الآليات الرئيسية التي تضمن أن يستهدف الاستثمار الخاص الدولي القطاعات ذات الصلة ليس بالتخفيف من آثار تغير المناخ فحسب، وإنما بالتكيف مع تغير المناخ كذلك؟

(ب) كيف يمكن دعم البلدان النامية كي تجتذب المزيد من الاستثمارات الدولية في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ؟

(ج) فيما يتعلق بأسواق رأس المال والتمويل المستدام، كيف يمكن تحسين الوصول إلى أسواق رأس المال في الاقتصادات الناشئة، من أجل جمع التمويل الأخضر؟

(د) فيما يتعلق بسياسات الاستثمار الوطنية، ما هي تدابير السياسة العامة التي أثبتت فعاليتها أكثر من غيرها في تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض تطوير تكنولوجيات وقطاعات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية؟

(هـ) فيما يتعلق باشتداد القلق بشأن أمن الطاقة والفترة الجديدة من ارتفاع أسعار النفط، كيف تستطيع السياسات أن تحوّل هذه التحديات إلى فرص لتشجيع إنتاج الطاقة المتجددة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر؟

(و) فيما يتعلق بنظام الاستثمار الدولي، ما هي إجراءات الإصلاح الأكثر فائدة في جعل اتفاقات الاستثمار الدولية فعالة أكثر في تشجيع الاستثمار المسؤول تجاه المناخ وتيسيره؟

(ز) كيف يمكن للدول أن تقلل إلى أدنى حد ممكن مخاطر تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول استناداً إلى التدابير المتخذة تصدياً لتغير المناخ أو حماية للبيئة؟